والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الاقليمية ، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ، والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لجزر القمر ؛

(ج) أن يتخذ ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية لجزر القمر والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها السابعة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٣
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

٣٦/٢١٣- تقديم المساعدة إلى نيكاراغوا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريها ٨/٣٤ المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، و ٨٤/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، بشأن المساعدة في تعمير نيكاراغوا ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى نيكاراغوا[٢٠٠] ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى حكومة نيكاراغوا في جهودها من أجل تعمير البلد ،

وإذ ترى أنه ، على الرغم من جهود الحكومة ، لم تعد الحالة الاقتصادية في نيكاراغوا إلى وضعها الطبيعي حتى الآن ، ومازالت تتطلب مساعدة من المجتمع الدولي ،

١ - **تعرب عن تقديرها** للأمين العام لجهوده المتعلقة بتقديم المساعدة إلى نيكاراغوا ؛

٢ - **تحث** جميع الحكومات على الاستمرار في الاسهام في تعمير نيكاراغوا وتنميتها ؛

٣ - **ترجو** من هيئات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاستمرار في تقديم المساعدة في هذا المجال وزيادة تلك المساعدة ؛

٤ - **توصي** بأن تستمر نيكاراغوا في الحصول على معاملة تتناسب والاحتياجات الخاصة للبلد حتى تعود الحالة الاقتصادية فيها إلى وضعها الطبيعي ؛

٥ - **ترجو** من الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٣
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

(٢٠٠) A/36/280 .

٣٦/٢١٤- تقديم المساعدة إلى زامبيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن مسألة تقديم المساعدة إلى زامبيا ، وبخاصة قرار مجلس الأمن ٣٢٩ (١٩٧٣) المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٣ ، وقرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ و ٢٠٩٣ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، التي أثنت فيها على القرار الذي اتخذته حكومة زامبيا في عام ١٩٦٨ بأن تنفذ تدريجياً جزاءات الأمم المتحدة الالزامية ضد روديسيا الجنوبية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن ٤٥٥ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ وقرار الجمعية العامة ١٣١/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الذي أيدت فيه الجمعية بقوة النداءات التي وجهها المجلس والأمين العام من أجل تقديم المساعدة الدولية إلى زامبيا ،

وقد درست تقرير الأمين العام[٢٠١] المرفق به تقرير بعثة الاستعراض التي أوفدها إلى زامبيا استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٤/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تأسف لعدم تقديم المجتمع الدولي حتى الآن مساعدة إلى زامبيا على نطاق يتناسب والتكاليف ، كما هو مطلوب في قرارات مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨ ، و ٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ ، و ٣٢٩ (١٩٧٣) المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٣ ،

١ - **تؤيد** ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام من تقييم وتوصيات ؛

٢ - **تعرب عن تقديرها** للمساعدة المقدمة إلى زامبيا حتى الآن من دول ومنظمات اقليمية ودولية مختلفة ؛

٣ - **توجّه انتباه** المجتمع الدولي إلى المساعدة المالية والاقتصادية والمادية الاضافية التي تحتاج اليها زامبيا ، كما هي محددة في مرفق تقرير الأمين العام ، وإلى حاجتها بوجه خاص إلى المساعدة في قطاع النقل ؛

٤ - **تطلب إلى** الدول الأعضاء ، والمنظمات الاقليمية والأقاليمية ، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، تقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية إلى زامبيا ، في شكل منح حيثما أمكن ، وتحثها على ايلاء اعتبار خاص للتبكير بادراج زامبيا في برامجها للمساعدة الانمائية الثنائية أو المتعددة الأطراف ، اذا لم تكن مدرجة فعلاً في هذه البرامج ؛

٥ - **ترجو** من المؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة ـ وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والبنك

(٢٠١) A/36/270-S/14673 .

الدولي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ـ أن تواصل وتزيد برامجها الراهنة والمستقبلة لمساعدة زامبيا ، بغية تمكينها من تنفيذ مشاريعها الانمائية المخططة ، بلا انقطاع ؛

٦ - **ترجو كذلك** من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم تقارير دورية إلى الأمين العام عن الخطوات التي اتخذتها والموارد التي أتاحتها لمساعدة زامبيا ؛

٧ - **تدعو** برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، إلى أن تعرض على هيئات ادارتها الاحتياجات الخاصة لزامبيا للنظر فيها ، وأن تبلّغ الأمين العام في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ بالقرارات التي تتخذها هذه الهيئات ؛

٨ - **ترجو** من مفوض الأمم المتحدة لسامي لشؤون اللاجئين أن يواصل برامج المساعدة الانسانية التي يضطلع بها لصالح اللاجئين في زامبيا ، وتحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على تزويده على وجه السرعة بالموارد اللازمة لتنفيذ تلك البرامج ، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام ؛

٩ - **ترجو** من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعّال للمساعدة المالية والتقنية والمادية لزامبيا ؛

(ب) أن يكفل اتخاذ ترتيبات كافية ، مالية ومتعلقة بالميزانية ، لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لمساعدة زامبيا وتعبئة الموارد ؛

(ج) أن يبقي الحالة الاقتصادية في زامبيا قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الاقليمية ، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يبلّغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لزامبيا ؛

(د) أن يتخذ الترتيبات اللازمة لاجراء استعراض للحالة الاقتصادية في زامبيا والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، في وقت يتيح للجمعية العامة النظر في هذه المسألة في دورتها السابعة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٣
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

٣٦/٢١٥ - تقديم المساعدة إلى موزامبيق

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار حكومة موزامبيق تنفيذ الجزاءات الالزامية على النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨ ،

وإذ تعترف بما قدمته موزامبيق من تضحيات اقتصادية كبيرة نتيجة لتنفيذ قرارها توقيع جزاءات الأمم المتحدة واغلاق حدودها مع روديسيا الجنوبية ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٣٨٦ (١٩٧٦) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦ ، الذي ناشد فيه المجلس جميع الدول أن تقدم مساعدات مالية وتقنية ومادية لتمكين موزامبيق من تنفيذ برنامجها للتنمية الاقتصادية بشكل اعتيادي ولتعزيز قدرتها على تنفيذ الجزاءات الالزامية التي فرضتها الأمم المتحدة تنفيذاً تاماً ، وطلب من الأمين العام أن ينظم ذلك فوراً بالتعاون مع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق ما ذكر في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٩[٢٠٢] من خسائر في الأرواح وتدمير للهياكل الأساسية الضرورية مثل الطرق ، والسكك الحديدية ، والجسور ، والمنشآت النفطية ، ومنشآت الامداد بالكهرباء ، والمدارس ، والمستشفيات ،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ٣١/٤٣ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣٢/٩٥ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٣٣/١٢٦ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٣٤/١٢٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٣٥/٩٩ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، التي حثت فيها المجتمع الدولي على أن يستجيب بتقديم مساعدات فعّالة وسخية إلى موزامبيق ،

وإذ تلاحظ أن استقلال زمبابوي يمثل فرصة وتحدياً معاً للمجتمع الدولي ، وبخاصة للدول المجاورة التي ترتبط اقتصاداتها ارتباطاً وثيقاً بذلك البلد ،

وإذ تضع في اعتبارها أن الجفاف الذي أصاب ستا من مقاطعات موزامبيق العشر قد بلغ أبعاداً مأساوية تجعله في مستوى الكارثة الطبيعية ،

وقد درست الوثيقة المتعلقة بالجفاف في موزامبيق[٢٠٣] التي تتضمن تقييماً للاحتياجات الفورية من المساعدة العاجلة من المجتمع الدولي ،

واذ تلاحظ أن بعثة مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية زارت موزامبيق في تموز/يوليه ١٩٨٠ بغرض تقييم الحالة الغذائية الطارئة من حيث الفقدان الجزئي للحبوب نتيجة للجفاف الذي اجتاح جزءًا من البلد ،

---

(٢٠٢) A/34/377 .
(٢٠٣) A/C.2/35/5 ، المرفق .